

Distr.: General
22 November 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أشي (أنتيغوا وبربودا)

الرئيس بالنيابة: للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣١ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٣١ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على المقررات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة

المدنية الدولية لعام ٢٠٠٥

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing

.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/60/427)

إن قضية المدفوعات المتأخرة الناجمة عن التأخر في توقيع مذكرات التفاهم ذات الصلة ينبغي أن يتولى المسؤولون معالجتها على وجه الاستعجال.

٤ - وقالت بعد ذلك، إن الاتحاد الأوروبي لا يرغب في أن تُعرض عليه ميزانيات منقحة لبعثات حفظ السلام لمجرد أن تلك البعثات تعاني من نقص في النقدية. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن تأخر صدور ميزانية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يؤخر حتما صدور الأنصبة المقررة لتلك البعثة.

٥ - واختتمت كلمتها قائلة إن الاتحاد الأوروبي وإن كان يشعر براحة إزاء تحسّن الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين، فإن توقع وجود عجز في النقدية في نهاية عام ٢٠٠٥ بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أمر يدعو إلى القلق. ومن دواعي خيبة الأمل أيضا أن بعض الدول الأعضاء لم تدفع شيئا منذ ما يزيد عن ١٠ سنوات لتغطية تكاليف المحكمتين. ويحث الاتحاد الأوروبي تلك البلدان على أن تدلل على التزامها بالعدالة الدولية وبالمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة وتسارع بسداد أنصبتها المقررة.

٦ - السيدة تايلور روبرتس (جامايكا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن نجاح المنظمة في تنفيذ البرامج والأنشطة التي كلفتها بها الدول الأعضاء يتوقف إلى حد كبير على توفير الموارد الكافية من الدول الأعضاء ذاتها. وأضافت قائلة إن توقعات الأمين العام تبين بوضوح أن الحالة المالية للمنظمة لم تحقق أي تحسن يذكر.

٧ - وواصلت كلامها قائلة إن من المشجع أن يزيد عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكها بالكامل بمقدار دولتين، إلا أن هذه الزيادة لن يكون لها أي أثر على موارد المنظمة. فإنشء بعثات جديدة لحفظ السلام والتوسع في البعثات القائمة يشكل ضغوطا إضافية على الدول الأعضاء.

١ - السيدة غالفيز (المملكة المتحدة): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا؛ والبلدين المرشحين للانضمام تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، وهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وليختنشتاين، وقالت إنه كما يتجلى في تقرير الأمين العام بشأن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/60/427)، لم يتحقق أي تحسن حقيقي في تسديد الاشتراكات المقررة للمنظمة، رغم مطالب الدول الأعضاء بأن تصبح الأمم المتحدة أكثر كفاءة.

٢ - وواصلت كلامها قائلة إن بعض الدول الأعضاء دأبت على عدم سداد اشتراكها المقررة، أو على التأخر في سدادها، تاركة المنظمة تواجه صعوبات خطيرة تتعلق بالسيولة النقدية. لذا، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تأخذ التزاماتها تجاه المنظمة بنفس الجدية التي تتوقع أن تأخذ الأمانة العامة التزاماتها بها. وحيثما تكون الجداول الزمنية لمدفوعاتها للميزانية العادية تعرّض للخطر كفاءة أداء المنظمة، ينبغي لها أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعديل تلك الجداول.

٣ - واسترسلت قائلة إنه نظرا لعدم استقرار الحالة المالية وعدم إمكانية التنبؤ بها فإن المنظمة لم تستطع سداد مستحقات بعض البلدان المساهمة بقوات في الوقت المحدد. ولدى هذه البلدان تطلعات مشروعة بأن تسدد مستحققاتها بالكامل وبسرعة، غير أنه إلى أن تتمكن اللجنة من الدخول في نقاش حقيقي بشأن قضية المدفوعات المتأخرة، ستستمر هذه البلدان تواجه مشكلة المدفوعات المتأخرة. وقالت أيضا

١٠ - واستطردت قائلة إن من الواضح أن هناك فجوة بين موقف تحت فيه الدول الأعضاء الأمم المتحدة على الاضطلاع بمهام إضافية، وموقف لا تدفع فيه نصيبها من التكاليف. وأضافت تقول إنه ولئن كان هناك عدد قليل من الدول الأعضاء مسؤولة بوضوح عن الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة غير المسددة، فإن هذا لا يقلل من التزام الدول التي عليها متأخرات أصغر نسبياً. لذا ينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وتسدد اشتراكاتها المقررة في وقتها وبالكامل ودون شروط.

١١ - واختتمت كلمتها قائلة إن القرار الخاص بالاحتفاظ بمبلغ ٨٣ مليون دولار من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة من أجل معالجة العجز الموجود في حسابات أخرى معناه استمرار معاقبة الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة كاملة، وبذلك يزداد تفاقم حالة عدم المساواة القائم بين الدول التي سددت أنصبتها المقررة في الوقت المحدد، والدول التي قامت بالسداد متأخرة، أو جزئياً، أو حتى لم تقم بأي سداد. وأضافت تقول إن استمرار الاحتفاظ بالأرصدة النقدية من حسابات البعثات التي أغلقت هو حل قصير الأمد، وأن أي اقتراحات تقدمها الأمانة العامة بشأن كيفية حل هذه القضية ستكون موضع ترحيب.

١٢ - السيد بويسموثياري (الهند): قال إن الالتزام بتسديد الاشتراكات المقررة بالكامل، وفي وقتها المحدد وبدون أي شروط، هو مطلب أساسي قبلته جميع الدول الأعضاء، وتم التعبير عنه في عدد لا يحصى من قرارات الجمعية العامة. ولكن ما يثير القلق هو أن دولة وحيدة من الدول الأعضاء تستأثر بما نسبته ٨٠ في المائة من إجمالي الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية.

وأعربت عن قلق المجموعة إزاء استمرار ارتفاع مستوى المتأخرات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، لا سيما بالنسبة للمستحقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، وقالت إن المجموعة تظل مقتنعة بأن المحكمتين الدوليتين تحتاجان إلى موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بهما للاضطلاع بولايتيهما بشكل فعال.

٨ - السيدة ليسون (أستراليا): تكلمت أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا، وقالت إن تقرير الأمين العام لم يقدم صورة إيجابية بصفة خاصة للأوضاع المالية للمنظمة، وأنها ولئن كانت ترحب بالتحسن الذي تحقق في المركز المالي للمنظمة، فإن تلك الاتجاهات الإيجابية لا ينبغي أن تخفي أن الأنصبة المقررة غير المسددة قد زادت بالنسبة للميزانية العادية، والمحكمتين الدوليتين والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وما زال هناك نحو ٦٥ دولة عضو مستحقا عليهما ما مجموعه ٧٣٩ مليون دولار، وأن ٩٠ في المائة من هذا المبلغ مستحق على ثلاث دول فقط. ومن شأن سداد تلك الأنصبة المقررة أن يساعد كثيراً في استقرار الحالة المالية للمنظمة.

٩ - وواصلت كلامها قائلة إن من الضروري توفير موارد كافية لبعثات حفظ السلام التي تتزايد في العدد والحجم والتعقيد، وأن مما يدعو إلى خيبة الأمل أن نعلم أن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هي من بين الدول التي عليها أكبر الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام. وقالت أيضاً إنه على الرغم من الدلائل المشجعة على تحقيق تقدم في تمويل المحكمتين الدوليتين، ما زال هناك ١١٢ دولة عضواً عليها مبالغ لم تسدد. وقالت إن الوفود التي تتكلم باسمها سترحب بأي معلومات إضافية بشأن تمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

١٦ - وأشار بعد ذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقال إن تلك الوثيقة طلبت من الأمين العام تقديم تقييم وتوصيات بشأن النظام المالي والقواعد المالية للمنظمة. لذلك، ينبغي للأمين العام أن ينظر في كيفية تحسين إدارة أموال عمليات حفظ السلام، بغية تحقيق توافق في استخدام الموارد المالية فيما بين البعثات، والوفاء بالتزامات المنظمة تجاه الدول الأعضاء. واحتتم كلمته قائلا إنه ينبغي أن تنظر اللجنة أيضا في الكيفية التي يمكن بها تسوية اشتراكات الدول الأعضاء غير المسددة مقابل الاعتمادات المستحقة لها، وكيفية تسوية المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء عن عمليات سابقة لحفظ السلام مقابل أنصبتها المقررة الحالية، وأن تنظر اللجنة أخيرا في الكيفية التي يمكن بها إيلاء أولوية قصوى للالتزامات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات على سواها من الالتزامات المتصلة بعمليات حفظ السلام.

١٧ - السيد مالك (ماليزيا): قال إن وفد بلاده يعتبر الميزانية العادية وميزانيات المحكمتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام عناصر متساوية في الأهمية في المكونات التمويلية للمنظمة. وقال إنه ولن كان التحسن في المركز النقدي للمنظمة والانخفاض في ميزانية عمليات حفظ السلام من الأمور المشجعة، فإن ماليزيا تظل قلقة إزاء استمرار هشاشة الحالة المالية العامة، وإزاء اضطراب المحكمتين الدوليتين وبعثات حفظ السلام الجارية إلى اقتراب أموال من ميزانيات بعثات حفظ السلام المغلقة. ومن الأمور الحيوية توفير موارد وأدوات كافية لبعثات حفظ السلام، لذلك، يأمل وفد بلاده في أن لا تتكرر تلك الحالة في الميزانية القادمة.

١٨ - وأضاف قائلا إن الانخفاض المحمود في المبالغ التي لم تسدد بعد للمحكمتين الدوليتين ينبغي أن يستمر، وينبغي أن تستكمل بأسرع ما يمكن جميع جوانب تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وقال إن ماليزيا تتطلع إلى تلقي

١٣ - وواصل كلامه قائلا إنه على الرغم من أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام قد انخفضت في عام ٢٠٠٥، فإن الحقيقة الثابتة هي أن المبلغ الإجمالي الذي ظل ثابتا فوق بليون دولار يثير القلق إزاء تمويل العمليات وسداد مستحقات البلدان المساهمة بقوات. ونظرا لأن تمويل بعثات حفظ السلام أصبح غير قابل للتنبؤ به، فينبغي لمجلس الأمن أن يحاول، عند موافقته على تمديد ولايات لحفظ السلام، أن يوائم تواترها الدوري بغية مساعدة الدول الأعضاء على السداد في الوقت المحدد.

١٤ - واسترسل قائلا إن المرونة المالية الوحيدة المتاحة للمنظمة تكمن في الرصيد غير المنفق البالغ ٨٣ مليون دولار في ميزانيات بعثات حفظ السلام التي أغلقت. غير أن الدول الأعضاء لو قامت بسداد اشتراكاتها في موعدها المحدد، فلن تكون هناك حاجة إلى هذه المرونة. ويمثل ارتفاع مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتكاليف القوات والمعدات للبعثات التي أغلقت مشكلة طال أمدها، نجمت عن رفض بعض الدول الأعضاء تسديد أنصبتها المقررة ذات الصلة. كما أن المبالغ المستحقة فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام الحالية تدعو أيضا إلى القلق.

١٥ - وواصل كلامه قائلا إنه في الوقت الذي نعترف فيه بجهود الأمانة العامة الرامية إلى الحد من فترة تأخر السداد، فإن التأخير في سداد المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات يؤثر على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وأضاف قائلا إن هذا أيضا من الأسباب التي تدعو إلى القلق البالغ، وأن وفد بلاده يود أن يعرف الأسباب الكامنة وراء تأخير هذه المدفوعات.

المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مستحقاتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالتحسن الطفيف في المركز المالي للمحكمتين الدوليتين، مشيراً إلى أنها في انتظار التقرير المتعلق بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، قبل أن تقدم أفكارها بشأن هذه المسألة.

٢٢ - السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورحب بالتحسن في الأوضاع المالية للمنظمة، ولكنه يظل قلقاً لأن السنة قد تنتهي والمنظمة مدينة بسبب التأخر في سداد المتأخرات. وقال إن العجز عن علاج الحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة، من شأنه أن يحول دون اضطلاعها بأنشطتها بشكل فعال. واستطرد قائلاً إن الرابطة وإن كان يسرها أن تلاحظ أن ممارسة اقتراض أموال من عمليات حفظ السلام ظلت محدودة في عام ٢٠٠٥، فإنها قلقة لو استمرت الحاجة إلى الاقتراض لتمويل أنشطة الميزانية العادية، وهي ممارسة أدت إلى تأخير سداد مستحقات البلدان المساهمة بقوات من العالم النامي. لذلك ينبغي معالجة هذه الحالة على سبيل الأولوية.

٢٣ - واختتم كلمته قائلاً إن جميع الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الجماعية عن تمويل الأمم المتحدة، وفي حين تسلّم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأن بعض البلدان تعاني من صعوبات اقتصادية حقيقية، فإنها تحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها بأن توفر للمنظمة موارد كافية وفي الوقت المطلوب.

٢٤ - السيد كومالو (جنوب أفريقيا): قال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وعلى مدى السنة الماضية، كانت الدول تفكر في الطرق التي من شأنها أن تعزز مقدرة المنظمة على تنفيذ جدول أعمالها الطموح الذي حددته قمة الألفية. وفي غضون تلك العملية، أولت الدول اهتماماً كبيراً

تقرير مفصل بشأن تلك الخطة في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأضاف قائلاً إن وفد بلاده يضع نصب عينيه الصعوبات التي تواجهها بعض الدول الأعضاء في تسوية متأخراتها، ولكنه يأمل في أن تدفع تلك الدول، والدول المساهمة الرئيسية بشكل خاص اشتراكها المقررة وتسوي متأخراتها، نظراً لأن السبيل السليم الوحيد لضمان الصحة المالية للمنظمة هو أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون أي شروط.

١٩ - السيد توريس ليوري (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة ريو، وقال إنه ولئن كانت تلك المجموعة ترحب بالتحسن الذي تحقق في مركز السيولة النقدية للمنظمة، فإنها تشعر بقلق إزاء استمرار هشاشة المركز المالي العام وإزاء إمكانية أن تصبح عمليات الاقتراض من بنود أخرى مرة ثانية ضرورية لاستمرار عمل بعثات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين.

٢٠ - ومضى قائلاً إن مجموعة ريو تفهم إنه ينبغي أن تكون المنظمة سليمة مالياً حتى يمكنها إنجاز ولاياتها. وعلى الرغم من أن بعض أعضاء المجموعة عليهم متأخرات في مدفوعاتهم، فإن سبب ذلك ناجم عن مشاكل داخلية تتعلق بالميزانية أو عن الحاجة إلى تخصيص أموال لبرامج اجتماعية عاجلة مثل مكافحة الفقر. ومع ذلك، هناك عدد من البلدان الأعضاء في المجموعة، أنها قامت مؤخراً، أو أنها في سبيل القيام عاجلاً، بتقديم مدفوعات كبيرة في ميزانيات المنظمة للتدليل على التزامها بالأمم المتحدة.

٢١ - واستطرد قائلاً إنه ولئن كانت المجموعة تشعر بالارتياح إذ تلاحظ حدوث زيادة كبيرة في معدل السداد للقوات والمعدات المملوكة للوحدات، فإنها قلقة إزاء التأخير في المدفوعات المتعلقة ببعثات حفظ السلام وإزاء احتمال عدم حصول البلدان المساهمة بقوات من بعثة مراقبي الأمم

المبالغ التي لم تسدد يعود إلى بلدان أفريقية وبلدان نامية أخرى. وأعرب عن الأمل في أن تسدد الأمم المتحدة على وجه الاستعجال إلى جنوب أفريقيا المبالغ المستحقة لها منذ أجل.

٢٨ - وأردف يقول إن ما يخدم المصلحة المشتركة للدول الأعضاء في نهاية المطاف هو ضمان تحقيق المنظمة لأهدافها وتمكنها من أداء عملها بطريقة فعالة. وقال إن جنوب أفريقيا ستبقى دائما ممتنة للأمم المتحدة لما قدمته من مساهمة ضخمة في سبيل إنهاء نظام الفصل العنصري وستبذل كل ما في وسعها لضمان استمرار نجاح المنظمة.

٢٩ - السيد الجنيد (سنغافورة): قال إن تأكيد المراقب المالي على ضرورة أن تتاح للمنظمة قاعدة مالية قوية يُعول عليها قد أعيد تكراره مرارا بشكل أو بآخر سنة تلو الأخرى، إلا أن ذلك لم يقع إلا على آذان صماء. وقال إن المنظمة تجد نفسها مرة أخرى معتمدة على أن تصلها الاشتراكات، التي لم تسدد، قبل نهاية العام.

٣٠ - ومضى يقول إن وفده استخدم قبل سنوات مثال بناية فيها عدد من المستأجرين غير المعقولين لوصف الحالة المالية للمنظمة. وقال إن عنوان بند جدول الأعمال في حد ذاته ينم في واقع الأمر عن تفاؤل، إذ أن التحسن الذي حدث كان ضئيلا جدا. ومضى قائلا ن هذه الحالة تعرقل أنشطة الأمم المتحدة وتثبت معنويات الدول الأعضاء فيها. ومضى قائلا إن ما يثير الحيرة أن بعض الدول الأعضاء، ولا سيما المساهم الرئيسي في الميزانية، ظلت في تراكم المبالغ المتأخرة عليها أو أنها لم تسدد الأنصبة المقررة عليها. وقال إن البلدان المعنية ليست دولا خائبة، وأن الاختلافات بين أجهزتها التشريعية والتنفيذية ليس عذرا لفرض شروط على التزاماتها الدولية. وقال إن الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة للأمم المتحدة يرتبط ارتباطا واضحا بفكرة المساءلة. ولا قبل

لعمل الأمانة العامة وللتدابير التي من شأنها أن تعزز مساءلة الموظفين أمام المنظمة ودولها الأعضاء. واستدرك قائلا إن مما يؤسف له أن اهتماما أقل من ذلك أولي لمسؤوليات الدول الأعضاء تجاه المنظمة وموظفيها.

٢٥ - ومضى قائلا إن التحدي الذي تواجهه الدورة الحالية يتمثل في التركيز على تنفيذ الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥. غير أن الدول الأعضاء لا يمكنها أن تبقى على الزخم الذي أتاحتها تلك القمة إلا إذا بذلت جهدا أكثر تضافرا لتنفيذ ما يترتب عليها من التزامات. بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتسديد الأنصبة المقررة عليها كاملة وفي الوقت المحدد وبدون شروط. وقال إن هذا أمر له أهمية خاصة فيما يتعلق بالدول الأعضاء التي لديها القدرة على القيام بذلك.

٢٦ - وأضاف قائلا إن جنوب أفريقيا ترحب بالتقدم الذي أحرز في سبيل تخفيض المبالغ التي لم تسدد بعد بالنسبة للمحكمتين الدوليتين اللتين أنشأهما المجتمع الدولي كبرهان على إرادته الجماعية للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في البلدين المعنيين. وقال إن المحكمتين أوشكتا على الانتهاء من ولايتهما وأنه لا قبل للمجتمع الدولي بأن يَحْذِلَ الضحايا. وقال إن جنوب أفريقيا ما زالت لذلك تشعر بالجزع لأن محكمة رواندا قد تشهد مرة أخرى نهاية العام وهي للمرة الثانية في حالة عجز مالي، وأعرب عن الأمل في أن يجمع المجتمع الدولي إرادته السياسية لضمان أن تذهب إدانته الانتهاكات التي عانى منها شعب رواندا في عام ١٩٩٤ إلى أبعد من مجرد الإعراب عن كلمات، ليس إلا.

٢٧ - واسترسل يقول إن وفده يأمل أيضا في أن تسدد المنظمة التكاليف التي تحملتها الدول الأعضاء التي قدمت قوات ومعدات لعمليات حفظ السلام، خاصة وأن جُل

ميزانية حفظ السلام وتؤكد مرة أخرى ضرورة ضمان أن تنفذ عمليات حفظ السلام تنفيذًا فعالًا.

٣٥ - وواصل قائلًا إن الدول الأعضاء لو استمرت في إصدار تكاليفات بتنفيذ المزيد من الأنشطة، ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيتعين عليها في الوقت نفسه أن تفي بمسؤولياتها فيما يتعلق بجميع ميزانيات الأمم المتحدة.

٣٦ - السيد أيوسيفوف (الاتحاد الروسي): قال إن التوجه نحو تحسين الحالة المالية واضح وإن كانت المشاكل لا تزال بعيدة عن الحل. ومضى قائلًا إن عدم قيام بعض الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية يعرقل الزيادة المطلوبة في النفقات في عدد من المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وقال إنه لا يمكن تفادي وقوع أثر سلبي في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين إلا بتطبيق تدابير أشد صرامة لتوفير النفقات، وممارسة انضباط مالي أقوى، وتسوية فورية للاشتراكات المتأخرة.

٣٧ - ومضى قائلًا إن حكومته، في السنوات الأخيرة، أوفت بالتزاماتها المتعلقة بميزانيات الأمم المتحدة كاملة وفي الوقت المحدد. وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء جميعًا أن تفي بالتزامات التي يرتبها عليها الميثاق في ذلك الصدد دون تحويل عملية تسديد الاشتراكات إلى أداة من أدوات الضغط السياسي. ومضى قائلًا إن المراقب المالي كان محققًا عندما قال إن وجود قاعدة مالية قوية ويمكن التنبؤ بها هو السبيل الوحيد الذي سيمكن المنظمة من تأدية المهام التي تنوطها بها الدول الأعضاء. وقال إن التمويل المستقر هو أيضا شرط لا غنى عنه لنجاح عملية الإصلاح في الأمم المتحدة. وأضاف قائلًا إن جميع الدول الأعضاء التي لم تسدد حتى الآن الاشتراكات المتأخرة عليها إلى المنظمة يجب أن تفعل ذلك، وهو ما سيعزز مقدرة المنظمة على الاستجابة

لبلد أو مجموعة من البلدان المطالبة بالمساءلة داخل الأمم المتحدة بينما هي نفسها لا تصرف وفقا لذلك المعيار.

٣١ - ومضى يقول إن الشق الآخر من المعادلة هو شق سياسي، لأنه في غالبية الحالات توجد أموال تزيد عما يكفي لتسديد الأنصبة المقررة على بلد ما. ومن الخطأ أن تختار البلدان على هواها البرامج التي ترغب في تمويلها من بين البرامج المأذون بها.

٣٢ - واختتم قائلًا إنه سيكون من المفارقة لو نكثت الدول الأعضاء بما قطعته على نفسها في القمة العالمية الأخيرة من التزام يجعل الأمم المتحدة قوية وفعالة، وذلك بسبب افتقارها إلى الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية. وقال إنها مسألة التزام وكذلك مسألة أموال ولا يمكن أن تكون المنظمة فعالة إلا بمقدار ما تسمح الدول الأعضاء لها بذلك. وقال إن سنغافورة تدعو الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها بتسديد الأنصبة المقررة عليها كاملة وفي الوقت المحدد وبدون شروط.

٣٣ - السيد السحلي (المملكة العربية السعودية): قال إن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تكون في وضع مالي سليم كي تقوم بتنفيذ الأنشطة المنوطة بها، ولا سيما تلك التي تستهدف صالح البلدان النامية. وقال إن المملكة العربية السعودية طالما أوفت بالتزاماتها في الميزانية العادية وفي ميزانيتها المحكمتين الدوليتين، لأن الوضع المالي للأمم المتحدة يعتمد على استعداد الدول الأعضاء فيها لتسديد الاشتراكات المقررة عليها كاملة وفي الوقت المحدد وبدون شروط. وقال إن وفده يرحب بالتحسن الطفيف الذي تحقق في هذا المجال.

٣٤ - ومضى قائلًا إنه لما كان حفظ السلام واحدا من أهم مجالات نشاط المنظمة، فإن المملكة العربية السعودية تؤكد من جديد التزامها بدفع الاشتراكات المقررة عليها في

مسؤولياتها المالية على محمل الجحد، فإن ميزانيات الأمم المتحدة ستصبح مجرد أوراق تفتقر إلى أية قوة ملزمة.

٤١ - وقال إنه مع أن الصين بلد نام، إلا أنها تمكنت من أن تسدد في عام ٢٠٠٥ اشتراكات مقررة عليها بلغت في مجموعها ما يربو على ١٥٩ مليون دولار. وقال إن وفده يدعو من جديد جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق كي تتمكن الأمم المتحدة من تأدية مهامها على نحو أفضل.

٤٢ - السيد أهين (الكويت): قال إن الدول الحيوي للأمم المتحدة في شتى المجالات يمثل حافزا للقيام تعاون أكبر فيما بين الدول الأعضاء من أجل ضمان استمرار مقدرة المنظمة على الوفاء بولايتها. وقال إن عدم قيام بعض الدول بتسديد الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وفي الوقت المحدد يؤدي إلى عدم الاستقرار في العمليات اليومية التي تقوم بها المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن إصلاح الأمم المتحدة سيصبح أمرا مستحيلا بدون توفر قاعدة مالية مناسبة. ومن أجل ضمان إيجاد هذه القاعدة، يتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة أن تتابع خطة الإصلاح التي تعالج الشوائب في عمليات الأمم المتحدة. وقال إنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تبرهن على تمتعها بالإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية. واحتتم حديثه قائلا إن الكويت ستواصل من جانبها القيام بذلك.

٤٣ - السيد ريكويجو غوال (كوبا): قال إن مما يؤسف له أن تقرير الأمين العام عن البند لم يصدر، للمرة الثانية، في الوقت المناسب.

٤٤ - وقال إن الحالات المالية الراهنة والمرتقبة التي يصفها المراقب المالي تبعث على الانزعاج. وقال إن المنظمة تجد نفسها مرة أخرى معتمدة على تحصيل الأنصبة المقررة على مجموعة صغيرة من البلدان قبل نهاية العام. وعلاوة على

للتحديات العالمية وتنفيذ البرامج والمشاريع المأذون بها، والتكيف مع احتياجات المجتمع العالمي.

٣٨ - السيد موهيث (بنغلاديش): قال إن الحالة المالية للمنظمة تبقى مصدر قلق على الرغم من التقدم الذي أحرز في غضون عام ٢٠٠٥. فالاشتراكات غير المسددة في الميزانيات وفي المخطط العام لتجديد مباني المقر ازدادت في الواقع، وها نحن نرى المنظمة من جديد تعتمد على الأنصبة المقررة غير المسددة في الربع الأخير من العام. وقال إن بنغلاديش أوفت بالتزاماتها بموجب الميثاق، وهي تحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها. واستدرك قائلا إن الدول التي لا تتمكن مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها لأسباب تخرج عن نطاق سيطرتها يجب أن تُؤخذ بالرأفة.

٣٩ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بميزانية حفظ السلام، سوف تصل المبالغ المدينة للدول الأعضاء، فيما يتصل بالقوات التي ساهمت بها والمعدات المملوكة للوحدات إلى حوالي ٧٧٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٥. وأشار إلى أن الممارسة غير السليمة بالاقتراض من ميزانية إلى ميزانية أخرى أسفرت في الماضي عن تأخيرات طويلة لا مبرر لها في تسديد الأموال المستحقة لتلك الدول. ولذلك، فإن بنغلاديش تعرب عن تقديرها لالتزام الأمين العام بتخفيض مستوى ذلك الدين.

٤٠ - السيد صن خو دنغ (الصين): قال إن أي حديث عن دور نشط للأمم المتحدة، بدون توفر قاعدة مالية مستقرة وراسخة، يصبح حديثا لا طائل منه. وقال إن هذه القاعدة لها أهمية خاصة في وقت تمر الأمم المتحدة خلاله بعملية الإصلاح. وأضاف قائلا إن الإحصاءات التي قدمها المراقب المالي تظهر أن غالبية الدول الأعضاء سددت الأنصبة المقررة عليها بالكامل وفي الوقت المحدد، غير أن قلة من الدول لم تفعل ذلك. ومضى يقول إنه ما لم تأخذ الدول الأعضاء

التحديد هي أن كوبا لا تستطيع استخدام دولار الولايات المتحدة في معاملاتها الدولية، ومن ثم فإنها تتعرض لتقلبات نقدية وللحاجة إلى إتمام تلك المعاملات عن طريق بلدان أخرى. ومع ذلك، فإن كوبا تؤكد من جديد إرادتها السياسية للوفاء بالتزاماتها المالية وتدعو جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى فعل الشيء ذاته.

٤٧ - السيد شن كاك - سو (جمهورية كوريا): قال إن برنامج الإصلاح الطموح الذي أقرته القمة العالمية ينطوي على الاعتراف بدور الأمم المتحدة الذي لا يمكن الاستغناء عنه. غير أن المنظمة، كما أشار الأمين العام في تقريره، تحتاج إلى قاعدة مالية قوية ويُعول عليها إذا أُريد لها أن تقوم بذلك الدور. ومن الطبيعي أن يصبح الإصلاح نفسه أشد صعوبة نتيجة للوضع المالي غير المؤكد، وأن تقع المسؤولية الأولى عن الصحة المالية للمنظمة بالتأكيد على الدول الأعضاء فيها. وعلى الرغم من بعض علامات التحسن التي شهدتها عام ٢٠٠٥، فإن مشاكل الماضي ما زالت قائمة بكل ثقلها.

٤٨ - ومضى يقول إن جمهورية كوريا ظلت على الدوام تسدد الاشتراكات المقررة عليها في ميزانيتها المحكمتين الدوليتين، وإن كانت لا تزال تشعر بالقلق حيال ارتفاع تكاليفهما. وبالتالي، فإنها ترحب بتجميد التعيينات عام ٢٠٠٤ وتأمل في أن تنجز المحكمتان أعمالهما بحلول عام ٢٠١٠، وفقا لاستراتيجية الإنجاز. غير أن ذلك يتطلب من الدول الأعضاء أن تدفع الاشتراكات المقررة عليها للمحكمتين. وقال إن حوالي ١١٠ دول متأخرة في تسديد اشتراكاتها، في حين أن ١٠ دول لم تدفع أية اشتراكات أبدا.

٤٩ - ومضى قائلا إن الزيادة في المبالغ المستحقة لدول أعضاء فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام هي أيضا مبعث قلق. وقال إن بإمكان الدول أن تواصل مساهمتها بقوات فقط لو سُددت لها تكاليف ذلك. وأفاد بأن جمهورية كوريا

ذلك، فإن التغيرات في حدود الأنصبة المقررة في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام التي اعتُمدت في القرارين ٥/٥٥ و ٢٣١/٥٥ كان لها أثر سلبي تمثل في حدوث زيادة كبيرة في الأنصبة المقررة على الكثير من البلدان النامية، ومثّلت خروجاً عن مبدأ المقدرة على الدفع. وقال إن كوبا نفسها وبلداناً أخرى قد واجهت صعوبة في تسديد الاشتراكات المقررة عليها على الرغم من توفر الإرادة السياسية لديها للقيام بذلك، ناهيك عن الوضع القاسي الذي ما فتئ يتعاظم، والناجم عن أوجه اللامساواة في نظام عالمي جائر.

٤٥ - ومضى يقول إن المبالغ المتأخرة التي لم يسدها المساهم الرئيسي للمنظمة تصل إلى قرابة ٦٨ في المائة من إجمالي الاشتراكات غير المسددة في الميزانية العادية. وقال إنه ليس من المقبول من تلك الدولة العضو أن لا تفي بالتزاماتها المالية بعد أن مارست ضغوطاً لضمان تخفيض الاشتراكات المقررة عليها. وأعرب عن الأمل في ألا يكون السبب في ذلك الوضع عائداً إلى الرجوع إلى سياسات التهريب والابتزاز التي كانت تمارسها تلك الدولة العضو، وألا يكون مرتبطاً بتحركات في كونغرسها ترمي إلى حجب سداد ديونها للأمم المتحدة لو أن طلباتها في مجال الإصلاح لم تُلبَّ. وقال إن الجمعية العامة ينبغي لها أن ترصد المبالغ التي تدفعها تلك الدولة العضو رصداً دقيقاً، وأن تعدل الحد الأقصى، إذا لزم الأمر، بزيادته للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

٤٦ - وقال إن كوبا سددت الاشتراكات المستحقة عليها حتى الآن في الميزانية العادية وميزانيتها المحكمتين الدوليتين، وخفضت إلى حد بعيد الدين المستحق عليها لميزانية حفظ السلام، على الرغم من المصاعب الاقتصادية التي يسببها لها تشديد الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة ضد كوبا وأبقت عليه لفترة تربو على ٤٥ عاماً. وقال إن إحدى المشاكل في هذا السياق على وجه

لضمان تسديد النفقات المتعلقة بالقوات وبالمعدات المملوكة للوحدات في الوقت المحدد لذلك.

٥٢ - السيد نيغويين دين هاي (فييت نام): رحب بالتحسن في وضع التدفق النقدي للمنظمة، ولكنه أشار إلى مشاعر القلق التي ما زالت قائمة حيال استمرار هشاشة الحالة المالية بصفة عامة. وقال إن الصحة المالية للأمم المتحدة تتوقف على كل من مقدرتها على إدارة مواردها وعلى دفع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة. وفيما يتعلق بالعامل الأول، أشار إلى أن تقوية عملية التخطيط وإعداد الميزانية هي من أهم مكونات جدول أعمال الإصلاح في المنظمة، ودعا الأمانة العامة إلى التعجيل بتنفيذها قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٨، ولا سيما الفقرة ٦ منه.

٥٣ - ومضى يقول إنه في حين يتعين على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق، فإن البعض منها، ولا سيما البلدان النامية، قد تحول مؤقنا ظروف خاصة دون دفعها للاشتراكات المقررة عليها كاملة وفي الوقت المحدد. وأضاف قائلاً إن أية تدابير لتشجيع تسديد الاشتراكات المتأخرة يجب أن تتخذ بالتالي تماشياً مع أحكام قرار الجمعية العامة ٥٧/٤ جيم. وعلاوة على ذلك، فإن خطط التسديد المتعددة السنوات ينبغي أن تبقى آلية طوعية ويجب ألا تُربط بمنح استثناءات بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

٥٤ - السيد كوزاكي (اليابان): قال إن التقرير المتعلق بتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة ينجح فيما يبدو نحو التركيز على ما إذا كانت الدول الأعضاء قد دفعت أنصبتها المقررة أم لا بدلاً من معالجة الزيادة المفاجئة والحادة في معدلات الأنصبة. ووفقاً للتقديرات المنقحة، فإن ميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تبلغ خمسة بلايين دولار تقريباً مقارنة بميزانية فترة السنتين السابقة التي لم تزد عن ٢,٨ مليون دولار. ويرجح أن تبلغ الميزانية العادية لفترة

تواجه صعوبة في دفع الاشتراكات المقررة عليها لميزانية حفظ السلام بسبب الزيادة غير المسبوقة، سواء في حصتها من الميزانية أو في المستوى المطلق للنصيب المقرر عليها. واستدرك قائلاً إن حكومته تعمل الآن على وضع خطة سداد تمكّنها من الوفاء بالتزاماتها. وتبقى ملتزمة التزاماً كاملاً بالوفاء بجميع مسؤولياتها تجاه الأمم المتحدة.

٥٥ - السيد التّل (الأردن): قال إنه نظراً لتوسع دور الأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء يجب أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة من أجل ضمان مقدرتها على الاستمرار في تنفيذ ولاياتها تنفيذاً ناجحاً. ومضى يقول إن الدول الأعضاء بحاجة إلى تلقي معلومات كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب حول الحالة المالية للأمم المتحدة، لكي تتخذ القرارات بشأن شؤون الإدارة والميزانية، ومع ذلك، فإن التقارير الشفوية التي تُقدم بشكل دوري حول تلك المسألة لا تشكل أداة فعالة تسمح بمشاركة كاملة من أجل تقييم الصحة المالية للمنظمة.

٥٦ - وقال إنه ما زال يشعر بالقلق بشأن الاشتراكات غير المسددة من قبل بعض الدول الأعضاء، ولا سيما المساهم الرئيسي في ميزانيات المنظمة. وقال إنه ليس من المقبول أن ٤٠ في المائة من جميع الأنصبة الواجب تسديدها والمستحقة الدفع لم تسدد بعد، وناشد جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية. وعلاوة على ذلك، قال إن الأردن، بوصفه أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، فإنه مهتم اهتماماً خاصاً بالحالة المالية لعمليات حفظ السلام، ويصعب عليه أن يفهم كيف يمكن تنفيذ الولايات تنفيذاً فعالاً عندما نرى أن ٥٠ في المائة من جميع الأنصبة المقررة التي صدرت قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لم تسدد بعد. وأخيراً، قال إنه على ضوء الأهمية التي تعلقها الجمعية العامة على الإصلاح والمساءلة، فلا بد للأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة

٥٨ - وقال إن باكستان ظلت بالرغم من هذه الصعوبات تقوم بدور مهم في صيانة السلم والأمن الدوليين، وظلت تدفع اشتراكاتها إلى الأمم المتحدة بصفة منتظمة. ولكن على الرغم من أن اللجنة الخامسة تناقش الحالة المالية للأمم المتحدة بشكل سنوي، فإن مناقشتها لا تجد التعبير الملموس في شكل قرار أو مقرر. ولذلك يتعين أن تستكشف اللجنة إمكانية إنشاء آلية متابعة للبند المعني من جدول الأعمال.

٥٩ - السيدة أودو (نيجيريا): أشارت إلى أن الأطفال في جميع أنحاء العالم بدأوا يدركون أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة هم مصدر الأمل. وتقع على الدول الأعضاء المسؤولية الجماعية في كفالة مواصلة المنظمة القيام بدور حيوي واستراتيجي على الصعيد العالمي، ولذلك يجب عليها أن تلتزم بميثاقها لتزويدها بالموارد المالية الكافية لتنفيذ الأنشطة المكلفة بها.

٦٠ - ومضت تقول لقد أوضحت ١٢٦ دولة من الدول الأعضاء في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ التزامها بمثل الأمم المتحدة وذلك بدفع اشتراكاتها في الميزانية العامة بالكامل. إلا أنه بالرغم من الأهمية التي توليها بعض الدول الأعضاء لأنشطة المنظمة فإن هذه الدول لا تستطيع حالياً الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب صعوبات اقتصادية شديدة وقالت إن نيجيريا تُعرب عن تفهمها ودعمها لتلك الدول.

٦١ - وقالت إن الأنصبة المقررة المستحقة لعمليات حفظ السلام تزيد على ٤٠٠ مليون دولار وتقل عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤. ومن جهة أخرى، يُتوقع أن يبلغ الدين المستحق للدول الأعضاء على عاتق المنظمة مقابل الوحدات والمعدات المملوكة للوحدات ما مقداره ٧٧٩ مليون دولار في نهاية السنة. وقالت إن وفدها، وإن كان قد أحاط علماً بالتوضيح الذي قُدم بشأن التأخير في سداد المستحقات، فإن الأولوية ينبغي أن تُمنح لسداد المبالغ المستحقة للدول

السنين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حجماً لم يسبق له مثيل يصل إلى ٤ بلايين دولار. وقال إن وفده يشعر بالاستغراب وبالقلق أيضاً إزاء تلك الزيادات، ولا سيما أن قدرة الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة لم تتحسن بدرجة كبيرة خلال السنتين الماضيتين.

٥٥ - ومضى يقول إن التقارير الدورية عن الحالة المالية للمنظمة وإن كانت تقدم لمحة مفيدة للدول الأعضاء عن موقف الأمانة العامة في لحظة معينة، فإن المسائل التي تستند إليها سيناريوهات محددة تستحق الدراسة أيضاً. ويجب التفكير الجاد في السبل الملائمة لإقامة توازن بين إمكانية القدرة على دفع الأنصبة المقررة واحتياجات المنظمة.

٥٦ - السيد فاروق (باكستان): قال إنه لا يمكن أن يتوقع من الأمم المتحدة تنفيذ ولايتها الحكومية الدولية بطريقة فعالة ما لم تتوفر لها المالية الكافية للمنظمة. ولذلك فإنه لا يغالي إذا أكد ضرورة أن تدفع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب ومن دون شروط. وبالرغم من تحسن حالة التدفقات المالية النقدية للمنظمة فقد ظلت الحالة المالية العامة غير مستقرة وبلغ حجم الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية وللمحكمتين الدوليتين ولميزانية حفظ السلام ما مقداره ٧٣٩ مليون دولار و ٧٣ مليون دولار و ٢,١ بليون دولار على التوالي.

٥٧ - ومضى يقول إنه يشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع ديون المنظمة للدول الأعضاء، التي يتوقع أن تبلغ ٧٧٩ مليون دولار في نهاية السنة. وقد تأثرت البلدان المساهمة بقوات بصفة خاصة بالتأخير في سداد الاشتراكات حيث تبلغ استحقاقات باكستان حالياً أكثر من ٥٠ مليون دولار. وقال إن لوفده تحفظات أيضاً بشأن ممارسة الاقتراض من بنود أخرى، وهي ممارسة تعاقب من يدفعون في الوقت المناسب وتؤدي إلى تأخير السداد مقابل القوات والمعدات.

الأعضاء. وقالت إن البلدان النامية تحتاج بصفة خاصة لتلك الأموال.

٦٢ - واستطردت تقول إن من مبلغ ٣٤٥ مليون دولار من حساب عمليات حفظ السلام المغلقة تم سداد ٢٦٢ مليون دولار بالفعل ولم يبق سوى ٨٣ مليون دولار اقتُرض من بنود أخرى. إلا أن ما يشجع نيجيريا هو أن ترى الموقف النقدي للميزانية العادية وللمحاكم الدولية أفضل مما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٤، وهي تأمل أن تنهي المنظمة هذه السنة بوضع إيجابي.

٦٣ - السيد ساش (المراقب المالي): أخطر اللجنة بأنه وحتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ قامت أنتيغوا وبربودا بدفع اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل كما دفعت فانواتو جميع الأنصبة المقررة عليها للمحكمتين الدوليتين. ودفعت الجمهورية التشيكية والسودان جميع أنصبتهم المقررة المستحقة بالكامل.

٦٤ - ومضى يقول إنه يتعاطف مع البلدان المساهمة بقوات إزاء ما يساورها من قلق بشأن الديون المستحقة لها. وفي الوقت الذي تسعى فيه المنظمة على الدوام لسداد استحقاقات تلك البلدان على أساس منتظم، فإن قدرتها على الدفع تتوقف بشكل كامل على ما يتوافر من مبالغ نقدية في حسابات حفظ السلام ذات الصلة. وفي الواقع، يتوقع أن تتسبب مشاكل التدفقات النقدية في التأخير في صرف مدفوعات كانون الأول/ديسمبر لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولتحسين حالة التدفقات النقدية للبعثة وبالتالي التعجيل بتسوية الديون المستحقة، يتعين أن تسعى الدول الأعضاء إلى دفع أنصبتها لكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قبل التاريخ المحدد. وفي مقابل ذلك، إذا لم يشهد المركز النقدي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تدهورا قبل نهاية السنة فيمكن سداد المستحقات

لضباط الشرطة للفترة المنتهية في آب/أغسطس ٢٠٠٥ بشكل كامل.

٦٥ - وقال أخيرا إنه على الدول الأعضاء أن تكرر أنماط الدفع للسنة السابقة إذا أرادت تفادي انتهاء السنة بعجز في الميزانية العادية. إلا أن ذلك الأسلوب قد لا يتيسر الآن نظرا لأن أكبر مبلغ مستحق الدفع يعود لإحدى الدول الأعضاء التي لم تعتمد بعد ميزانية لتمويل أنصبتها المقررة.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (A/60/7/Add.3، A/60/30، و A/60/209)

٦٦ - السيد بيل هادج أمور (رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية): قال في معرض تقديمه تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠٠٥ (A/60/30)، إن هذه اللجنة، التي أنشأتها الجمعية العامة لتنظيم وتنسيق شروط الخدمة للنظام الموحد للأمم المتحدة، تقوم بدور حيوي في دعم عمل اللجنة الخامسة. وقد ظلت أولويتها منذ عام ٢٠٠١ تتعلق بإصلاح نظام الأجور والاستحقاقات ولا سيما وضع نهج جديدة في مجال إدارة الموارد البشرية ضمن العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وأدى عملها إلى تحقيق نتائج مهمين هما إطار عمل لإدارة الموارد البشرية والمعياري الرئيسي الجديد لتقييم الوظائف في الفئة الفنية والفئات العليا.

٦٧ - وقال إن اللجنة، ضمن إطار العمل، وافقت على نهجين جديدين محتملين للطريقة التي تدفع بها أحوار الموظفين وهما الأجر حسب الأداء وتوسيع النطاقات. وقد تطوعت خمس منظمات للاشتراك في دراسة تجريبية لاختبار النهج الجديدة وكانت النتائج مشجعة حتى الآن. وأحرزت بعض المنظمات تقدما أكثر من غيرها ولكن الموظفين والمديرين كانوا أكثر حماسا بشأن المشروع الجديد الذي سوف يعترف بالجدارة الفردية والمساهمات الجماعية. إلا أن اللجنة تشعر بالقلق لأن عددا من المنظمات المشتركة تدرس إجراء

- ٧٠ - ومضى يقول إن اللجنة ظلت تدرس موضوع الترتيبات التعاقدية على مدى عقدين. وقد واجهت، في هذا الصدد، تحديا مزدوجا يتمثل في إدماج مفهوم الخدمة الوظيفية وغير الوظيفية وقدرة المنظمات المختلفة على تعيين أفضل الموظفين، والاحتفاظ بهم، وفي الوقت ذاته التنسيق والمواءمة بين مختلف الترتيبات لتفادي الفوارق في التعيين وشروط التعيين. وبعد حوار مكثف مع المنظمات والموظفين تم الاتفاق على وضع ثلاثة أنواع من العقود تتفق مع أنواع العقود المستمرة والمحددة المدة والمؤقتة، وتكفل إطار العمل الذي تتوفر التفاصيل بشأنه في المرفق الرابع للتقرير لتحقيق الاتساق والمرونة.
- ٧١ - وأفاد بإتمام تنقيح تعريف المعايير المتعلقة بتطبيق بدل المخاطر نتيجة لظهور أمراض قاتلة يتعرض لها الموظفون الطبيون أثناء أداء واجباتهم. وتقرر أيضا زيادة مستوى بدل المخاطر للموظفين المعيّنين دوليا من ١ ٠٠٠ دولار إلى ١ ٣٠٠ دولار في الشهر ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وستبلغ تكاليف الزيادة ١,٤ مليون دولار في الشهر. ولا توجد نية لزيادة مستوى بدل المخاطر للموظفين المعيّنين محليا وذلك في ضوء الزيادة التي منحت لهم في عام ٢٠٠٤. وأشار إلى أن اللجنة ترى أن من المستحيل أن يتم على النحو الملائم تعويض الموظفين المخلصين لعملهم في الأوضاع الخطرة وأنه لا يمكن تحديد ثمن مقابل الحياة. وهي تود أن تعرب مجددا عن تقديرها لشجاعة والتزام جميع الموظفين الذين يعرضون حياتهم للخطر لخدمة المنظمة.
- ٧٢ - وقال إن اللجنة، استجابة لطلب الجمعية العامة قامت بدراسة توحيد الممارسات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الذين يعملون في مراكز عمل لا تصحبهم فيها أسرهم. وأيدت الرأي القائل بضرورة اتباع نهجين مستقلين في ظل العمليات الخاصة ونظم الإعانة المحددة للبعثة المطبقة لمعالجة الاحتياجات المختلفة لمختلف مجموعات الأفراد الذين
- تغييرات طفيفة لطرق الاختبار التي وضعت في عام ٢٠٠٤. ولمعالجة تلك الحالة فقد أجرت اللجنة حوارا صريحا ومفتوحا مع تلك المنظمات وسوف تواصل رصدها للحالة.
- ٦٨ - وفيما يتعلق بمشروع التنقل والمشقة أشار إلى ما أعربت عنه الجمعية العامة من قلق منذ أمد طويل إزاء الربط بين الأجر الأساسي والاستحقاقات المرتبطة به. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥٥ أنشأت اللجنة فريقا عاملا ثلاثيا لوضع ترتيبات جديدة للتشجيع على التنقل وتعويض الموظفين عن الخدمة في مراكز العمل الصعبة. وبالرغم من الطابع الحساس للموضوع فقد توصل الفريق العامل إلى اتفاق بشأن اقتراح تتوفر تفاصيله في التقرير. وقد وضعت بارامترات الترتيبات الجديدة لتأكيد أهمية عنصر المشقة وضمان ألا تؤدي التغييرات إلى تحمل تكاليف إضافية. وأوصت اللجنة بضرورة تنفيذ المشروع الجديد ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وأن يستمر تنفيذ النظام الحالي في الوقت ذاته وهو ما تترتب عليه تكاليف إجمالية قدرها ١,١٩ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٦.
- ٦٩ - وأضاف قائلاً إن اللجنة تواصل استعراض المنهجية لتحديد مستوى منحة التعليم وسوف تناقش في جلسات مقبلة إمكانية دفع المبالغ الإجمالية والخيارات الأخرى. وقررت أيضا أن تقدم تقريرا إلى الجمعية مفاده أن الأساس المنطقي الحالي للإبقاء على معدلات مستقلة للمعيّنين وغير المعيّنين في جدول الأجور الأساسية يرتبط مباشرة بممارسات الدول الأعضاء التي تحتفظ بهذا التفاوت في نظمها الضريبية. ويعتبر التمييز في أجور الموظفين المعيّنين وغير المعيّنين تمييزا ملائما وينبغي الإبقاء عليه ولكن اللجنة سوف تواصل دراسة المسألة ضمن استعراضها لنظام الأجور والاستحقاقات.

المرحز إلى التغييرات الجارية في الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة وفي النظام الموحد للأمم المتحدة. وسوف تقدم اللجنة تقريرا إلى الجمعية العامة عن نتائج هذه العملية في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٧٥ - ومضى يقول إن اللجنة ترى أن ممارسة تأسيس مرتبات موظفي الأمم المتحدة من الفئة الفنية والفئات العليا على تلك المطبقة في الخدمة المدنية للبلد الذي توجد فيه أعلى مرتبات واستخدام منظمات دولية محددة أساسا مرجعيا، هي ممارسة سليمة. وقد أجرت مؤخرا دراسة لتحديد الخدمة المدنية الأعلى أجرا وتم تحديد الخدمات المدنية الوطنية لكل من بلجيكا وألمانيا وسنغافورة وسويسرا من بين الخدمات الأعلى أجرا. إلا أنه وفي دراسة أولية للمقابل الإجمالي في ألمانيا وسنغافورة والخدمة المدنية السويسرية اتضح أن أي منها لا يمكن أن يكون بديلا ملائما للخدمة الحالية المتخذة أساسا للمقارنة. وتجري حاليا دراسة أولية للخدمة المدنية البلجيكية. وسيتم إبلاغ الجمعية العامة بالتقدم المرز في ذلك الصدد.

٧٦ - وقال إن تقرير اللجنة تضمن أيضا معلومات مستكملة عن تنفيذ المعيار الأساسي الجديد لتقييم الوظائف للفئة الفنية والفئات العليا. وقد أعربت المنظمات المشتركة عن ارتياحها من المعيار الأساسي الجديد الذي قُصد به أن يصبح أساسا لتنمية الاختصاصات وإدارة الأداء، وفي النهاية تحسين أداء المنظمات. ويتوقع أن يزيد معدل التنفيذ بمرور الزمن وقيام المنظمات بإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة والعمليات الداخلية. ويتصور إنشاء شبكة للدعم لمساعدة المنظمات التي قد تواجه صعوبات في تنفيذ المعيار الرئيسي.

٧٧ - وقال إن دراسات استقصائية لأفضل الشروط السائدة للتوظيف في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة جرت في باريس ومونتريال على أساس منهجية المقر الرئيسي

يعملون بموجب أنواع مختلفة من التعيينات. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت التغيير المقترح لتحويل بدل الإقامة المخصص للبعثة إلى بدل إقامة يومية لما بعد الستين يوما باعتباره أساسا لحساب بدل الإقامة للعمليات الخاصة بموجب منح العمليات الخاصة.

٧٣ - وقال إنه سيكون من الضروري تعديل جدول النظام الموحد للأمم المتحدة بنسبة ٢,٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ للاحتفاظ بجدول المرتبات الأساسية/الدنيا بما يتفق مع الجدول العام (الأساسي) للخدمة المتخذة أساسا للمقارنة وهي الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية. وسوف يتم التعديل على أساس عدم الخسارة أو الربح بتوحيد نقاط مضاعف تسوية المقر. وسوف تبلغ الآثار المالية الناشئة من زيادة مدفوعات انتهاء الخدمة والمدفوعات المتصلة بالتثقل أو المشقة والتي سوف تحسب على أساس جدول المرتبات الأساسية/الدنيا ما مقداره ٢,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وقُدّر أن هامش الأجر الصافي لعام ٢٠٠٥ بين موظفي الأمم المتحدة من الفئة الفنية والفئات العليا وموظفي الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية في الوظائف القابلة للمقارنة بـ ١١١,١ على أساس المنهجية المعتمدة لتعادل الرتب الحالية. ومع أن الهامش يظل ضمن النطاق وأن اللجنة لا تقترح أي تعديل، فقد قررت توجيه انتباه الجمعية العامة إلى أن المستوى الحالي للهامش يقل بمقدار ٣,٩ نقطة مئوية عن نقطة الوسط المستصوبة وهي ١١٥ نقطة.

٧٤ - وفي سياق الدراسة الدورية التي أجرتها اللجنة لتكافؤ الرتب بين وظائف النظام الموحد للأمم المتحدة والوظائف القابلة للمقارنة في الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية، قال إن استعراضا لعينة عشوائية من الوظائف في المناصب التنفيذية العليا في الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة قد بدأ وسوف يكتمل بنهاية السنة. ويعزى البطء في التقدم

التسمية الغرض الأساسي من المبادرة، وهو إنشاء شبكة إدارية عبر المنظومة، يدعمها برنامج للقيادة على نطاق المنظومة. وتابع قائلاً إنه يودّ أن يؤكد أن الشبكة لا تنطوي على أي تغيير في شروط الخدمة أو الأجور أو الترتيبات التعاقدية، وليس لها أية آثار مالية، نظراً لأن تكاليف برنامج القيادة ستُغطى من ميزانيات التدريب للمنظمات.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٣١ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدولية للخدمة المدنية لعام ٢٠٠٥ (A/60/7/Add.3 و A/60/421)

٨١ - **السيدة فان بويرله** (المسؤولة عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قدّمت بيان الأمين العام بشأن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية عام ٢٠٠٥ (A/60/421) المقدم عملاً بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقالت إن اللجنة كانت قد أوصت بإجراء تعديل إلى أعلى بنسبة ٢,٤٩ في المائة في جدول المرتبات الأساسية/الدنيا الحالي لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وسيؤدّي ذلك إلى زيادات في مستويات بدل التنقل والمشقة ومدفوعات انتهاء الخدمة. وتقدر الآثار المالية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بمبلغ ٣٠٠ ٩٧٥ دولار.

٨٢ - وأضافت قائلة إن التعديل المقترح للمعدلات الجديدة للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات موظفي الفئة الفنية والفئات العليا سيؤدّي إلى تخفيض المرتبات الإجمالية بنسبة ٢٠ في المائة ولكن لن يكون له تأثير على صافي المرتبات.

المنقحة المنشأة في عام ٢٠٠٤. ونتيجة لهذه الدراسات الاستقصائية، تم رفع جدول الأجور في باريس بمعدل ١,١٩ في المائة و جدول الأجور في مونتريال بمعدل ٨,٩ في المائة بتكلفة إجمالية بلغت ٧٥٠.٠٠٠ دولار تقريباً و ١,٢ مليون دولار على التوالي، بسعر الصرف لليورو في آذار/مارس ٢٠٠٥ وسعر الصرف للدولار الكندي في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٧٨ - وأخيراً أشار إلى أن معلومات قدمت في تقرير اللجنة رداً على الاستفسارات التي قدمتها الجمعية العامة بشأن الخدمة المتخذة أساساً للمقارنة لتحديد الاستحقاقات كالأجازات والعلاوات وممارسات الخدمات المدنية ذات الصلة الأخرى والمنظمات الدولية بشأن منحة التعليم.

٧٩ - وقال إن اللجنة تقدر اهتمام اللجنة الخامسة ودعمها لعملها والتوجيه القيم الذي توفره لها. وسوف تظل الآراء التي أعربت عنها اللجنة الخامسة تشكل أساس عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية في المستقبل.

٨٠ - **السيد فريد** (مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قال، في معرض تقديم مذكرة الأمين العام عن شبكة الإدارة العليا (A/60/209)، إن المذكرة أعدت عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٥٩، وقد طُلب فيها من الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يعيد تسمية دائرة الإدارة العليا كي تعكس طابعها بصفقتها مجموعة من الجهود التعاونية الرامية إلى تعزيز القدرة والأداء الإداريين لدى كبار موظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد صُممت هيئة الإدارة العليا لتكون وسيلة لتعزيز القدرات الإدارية والقيادية والمساهمة في إنشاء ثقافة إدارية مشتركة في المنظومة كلها. واستجابة للقرار ٢٦٨/٥٩، أُعيدت تسميتها لتصبح "شبكة الإدارة العليا". وتعكس هذه

الأمين العام هو عادة أمر روتيني. مع ذلك، فقد تساءلت، لدى النظر في البيان الحالي، عن استخدام عبارة "انتفاء الخسارة أو المكسب" التي لقيت قبولا لسنوات بناء على الثقة لحد ما. وقال أيضا إن اللجنة الاستشارية طلبت توضيحا لتحليل الكامن وراء استنتاج الإدارة أن إجراء تعديل إلى أعلى في جدول المرتبات الأساسية/الدنيا الحالي، لن يؤدي إلى أية تكاليف إضافية بالنسبة للأمم المتحدة. وتابع قائلا إن المعلومات الإضافية التي قدّمتها الأمانة العامة قد بددت قلق اللجنة الاستشارية. ومع ذلك، لم تكن هذه المعلومات جاهزة في الوقت المناسب لتُدرج في التقرير. وكما ورد في تلك الوثيقة، ينبغي تقديم التوضيح إلى اللجنة الخامسة ويتعين أن يدرج، حسب الاقتضاء، في جميع بيانات الأمين العام المقبلة بشأن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على مقررات وتوصيات اللجنة.

٨٦ - السيد هورنر (المملكة المتحدة)، تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، وباسم البلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا؛ والبلدين المرشحين للانضمام تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (صربيا والجبل الأسود)، فضلا عن أوكرانيا، قائلا إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لأداء النظام الموحد لمهامه بشكل فعال. وهو أيضا ملتزم بمبدأ نوبلمير نظرا لأن تقديم أجر منصف لموظفي الأمم المتحدة، الذين يشكلون أمن ما هو موجود في المنظمة، هو الأساس في أدائها لمهامها بشكل فعال.

٨٧ - وأضاف قائلا إن لجنة الخدمة المدنية الدولية تقدّم مساهمة هامة في إنشاء أمم متحدة قائمة على النتائج، وتركز على الأداء الرفيع وتشجع التعلم المستمر والتفوق الإداري. ويرحب الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بتقرير اللجنة (A/60/30)، بالاستعراض الجاري لنظام الأجور والاستحقاقات. مع ذلك، فهو يشعر بالقلق إزاء الاختلاف في الرأي بين اللجنة والمنظمات المشاركة فيما يتعلق بطرائق

وسيؤدّي تطبيق المعدلات الجديدة إلى انخفاض في الاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قدره ٤٨,٩ مليون دولار في إطار الباب ٣٥ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ومع ذلك، ستخفض الإيرادات المقدرة في إطار باب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) بنفس المقدار، مما يسفر عن تأثير صافٍ صفري لإجمالي مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٨٣ - ومضت تقول إن قرار اللجنة زيادة بدل المخاطر الممنوح للموظفين المعيّنين دوليا من ١٠٠٠ دولار إلى ١٣٠٠ دولار شهريا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ستعود إلى نشوء احتياجات إضافية مقدارها ٤,٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٨٤ - واحتتمت حديثها قائلة إن الاحتياجات الإضافية الناجمة عن توصيات وقرارات اللجنة تُقدّر بمبلغ ٥,٧ مليون دولار. وستتجسد هذه الاحتياجات الإضافية في فرق إعادة تقدير التكاليف لتقديرات الميزانية البرنامجية المقترحة وذلك قبل تحديد الاعتماد الذي يتعين أن تعتمده الجمعية العامة.

٨٥ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة): قال، في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/Add.3)، إن اللجنة الاستشارية، وكما كانت الحال في السابق، قصرت نظرها في الآثار المالية المترتبة على التوصيات والمقررات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية على التوصيات والمقررات التي تؤثر على الأمم المتحدة، رغم أن تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية يتضمن مقررات وتوصيات تترتب عليها آثار مالية بالنسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. إن نظر اللجنة الاستشارية في البيان الذي يقدمه

والوصول بأثر عملها إلى أقصى درجاته. وأعرب عن الأمل في أن تتخذ اللجنة إجراءات بشأن التقرير في الدورة الحالية.

٩١ - السيد غارسيا (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد بقوة وجود خدمة مدنية دولية فعالة. وفيما يتعلق بالدراسة التجريبية للنطاقات الموسعة/ربط الأجر بالأداء، فهو يشارك اللجنة قلقها الذي أعربت عنه وهو أن بعض المنظمات الطوعية قد لا تكون متقيدة ببارامترات الدراسة. ويودّ في هذا الصدد أن يذكر المنظمات بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٥٩ التي تنص على أنه لا يجوز وضع أي استراتيجية جديدة أو أي مشروع تجريبي فيما يتعلق بتوسيع النطاقات قبل أن تتاح للجمعية العامة فرصة استعراض نتائج الدراسة التجريبية التي تجريها اللجنة حاليا.

٩٢ - وأضاف قائلاً إن وفده قد سرّ إذ لاحظ أن اللجنة أمّت استعراضها للترتيبات التعاقدية واعتمدت إطاراً لتوجيهات متعلقة بكل فئة من العقود المقترحة. لقد تأخّر كثيراً تبسيط النظام الحالي الشديد التعقيد، وأن الأوان للدول الأعضاء كي تتخذ إجراء بهذا الشأن. وستطبق إجراءات انتهاء الخدمة الموحدة، بموجب مقترحات اللجنة، بشأن انتهاء خدمات الموظّفين ذوي العقود المحدّدة المدة. وتساءل عما إذا كان ذلك هو الممارسة المتبعة حالياً، وإن لم يكن الأمر كذلك، فما هي الآثار المالية المترتبة وما هو الأساس المنطقي لاعتماد هذه الإجراءات. وأعرب أيضاً عن رغبته في معرفة التكاليف الإضافية الأخرى التي قد تنتج عن الإطار الجديد.

٩٣ - وتابع قوله إن وفده يرحّب بمقترحات التنقيح الشامل لمخطط التنقل والمشقة. وأضاف قائلاً إن التغييرات المتوخاة ستعوّض الموظّفين عن الخدمة في المواقع ذات المشقة، مع تشجيع التنقل. مع ذلك، فهو يلاحظ بقلق أن المخطط

الدراسة التجريبية لتوسيع النطاقات/ربط الأجر بالأداء. وقال إنه ينبغي إيجاد حل لتلك الفوارق سريعاً كي تتمكن اللجنة من القيام بتقييم دقيق، في الوقت المناسب، لأثر الدراسة التجريبية وحدوى النطاقات الموسعة/ربط الأجر بالأداء.

٨٨ - وواصل حديثه قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرحّب بجهود اللجنة الرامية إلى تبسيط الترتيبات التعاقدية ويلاحظ بارتياح أن مقترحاته في هذا الصدد لقيت قبولا لدى شبكة الموارد البشرية ورابطات الموظفين. إن إعطاء الموظفين المزيد من إمكانية التنبؤ بشروط العقود سيعزّز الحوافز، مما سيعود بالفائدة على المنظمة. والاتحاد الأوروبي على استعداد لاتخاذ قرار بشأن تنفيذ الترتيبات التعاقدية الجديدة التي تأخّرت كثيراً. ولقد أحاط علماً بمقترحات اللجنة المتعلقة ببدل المخاطر، واستحقاقات الموظفين المعيّنين دولياً الذين يعملون في مراكز عمل لا يسمح فيها باصطحاب الأسر، وجدول المرتبات الأساسية/الدنيا، والآثار المالية لتلك المقترحات، وسيعود إلى هذه المسائل في إطار مشاورات غير رسمية.

٨٩ - وأشار إلى أن برنامج القيادة على نطاق المنظومة، الذي سيبدأ تنفيذه ضمن إطار شبكة الإدارة العليا، يشكل أداة أساسية في بناء القدرة الإدارية والقيادة وتعزيز الشراكات وتحسين التنقل في منظومة الأمم المتحدة بأكملها، ومنشئاً كذلك ثقافة إدارية مشتركة. والاتحاد الأوروبي يرحّب بما أكدته الشبكة ومفاده أنها لا ترمي إلى إنشاء فئة مستقلة من الموظفين أو إنشاء مناصب جديدة. وهو يتطلع للحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بالشبكة في إطار مشاورات غير رسمية.

٩٠ - وتابع قائلاً إن تقرير الفريق بشأن تعزيز الخدمة المدنية الدولية (A/59/153) يحتوي على توصيات وثيقة الصلة، وإن كانت متواضعة، بتعزيز وتحديث اللجنة

الذي تمت مراجعته لن ينفذ حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ٩٨ - الرئيس: دعا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٣٥، رئيس اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين إلى الإداء بيان.

٩٩ - السيد فايسل (رئيس اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين): قال إن الموظفين المدنيين الدوليين، للأسف، يقفون موقف المتفرّج بدلا من أن يكونوا مشاركين فعليين في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وموظفو الأمم المتحدة يشكّلون أئمن ما لدى المنظومة من أصول، رغم أن تدقيقا قد جرى في السنوات الأخيرة على شروط خدمة الموظفين ووضعت قدراتهم وتفانيهم في أداء واجباتهم موضع الشك، وكان هناك ابتعاد واضح عن المبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية. إن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين يساهم في المنتديات المشتركة بين الوكالات حيثما كان ذلك ممكنا، وذلك من أجل كفالة أن تبقى شروط خدمة موظفي الأمم المتحدة عند مستوى يليق بالخدمة المدنية الدولية. وقال في هذا الصدد إنه يعتقد أن للموظفين الحق في المشاركة التامة والفعلية في النظر في الإصلاحات التي يمكن أن تؤثر على حياتهم ومصادر رزقهم. علاوة على ذلك، أن تشكل مشاركتهم مساهمة إيجابية في عملية الإصلاح.

٩٤ - وتابع قائلاً إن معادلة الرتب هي عنصر أساسي في قياس صافي المرتبات ومقارنتها في النظام الموحد للأمم المتحدة وفي الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة. لذلك فإن وفده يحثّ اللجنة على إتمام مراجعة معادلة الرتب الجارية حاليا بالسرعة الممكنة.

٩٥ - ومضى قائلاً إن الفصل المتعلق بتقرير اللجنة الذي يعالج تنفيذ المنظمات لمقررات وتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/60/30) يفتقر إلى المضمون. وسيكون إعطاء دليل واضح عن التقدم المحرز بهذا المجال، ربما بصورة بيانية، ذا فائدة أكبر.

٩٦ - ثم أضاف قائلاً إن وفده يشعر بخيبة أمل لأن اللجنة لم تتخذ بعد إجراء بشأن تقرير الفريق عن تعزيز الخدمة المدنية الدولية (A/59/153). إن تقاعس اللجنة يرسل الإشارة الخاطئة للعديد من أصحاب المصلحة في النظام الموحد، وهو ما يوحي بأنه لم يكن بوسع بعض الأعضاء الموافقة على طرق سهلة لتحسين النظام الذي يؤثر على عشرات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية وأسراهم.

٩٧ - أخيرا، وفيما يتعلّق بالذكر الصادر عن الأمين العام بشأن شبكة الإدارة العليا (A/60/209)، قال إنه يشدّد على أنه لا بد للشبكة أن تكون ذات أهداف محدّدة بوضوح.

١٠٠ - واستطرد قائلاً إن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين يتابع عن كثب مسألة أمن الموظفين. وهو يلاحظ بارتياح التطورات الإيجابية جدا في هذا المجال، بما فيها إنشاء دائرة السلامة والأمن. وأضاف قائلاً إن المبادرة السباقية التي استوعب بها وكيل الأمين العام للسلامة والأمن الجديد قلق الموظفين، وجهوده للعمل على تأمين اتصال مستمر بهم تلقى ترحيبا شديدا. مع ذلك، لا يزال هناك هدفان بانتظار التحقيق. أولا، ينبغي إنشاء إطار للمساءلة قابل للإنفاذ مع تحديد واضح لتسلسل المساءلة أمام الأمين العام. ثانيا، ينبغي توفير تمويل مركزي وعادي لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وسيكفل ذلك المساواة والتناسق في توفير الأمن

عام، فإن أية تغييرات على النظام الموحد ينبغي أن تُنفذ وفق المبادئ المتفق عليها.

١٠٤ - ثم أعرب عن خيبة الأمل الشديدة لدى اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين لأن لجنة الخدمة المدنية الدولية لم توصّر باتخاذ إجراءات لإعادة هامش الأجر الصافي، المقدّر بـ ١١١,١ لعام ٢٠٠٥، إلى نقطة المنتصف وهي ١١٥، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة للحفاظ عليها عند ذلك المستوى.

١٠٥ - وأعرب عن ترحيبه بجهود اللجنة لتبسيط الترتيبات التعاقدية. مع ذلك، ينبغي على الدول الأعضاء أن تحرص على كفاءة استمرار الموظفين في ممارسة حياتهم الوظيفية في منظومة الأمم المتحدة وأن تستمر تلك الخدمة الوظيفية مقدّرة حق قدرها. وإن وجود ترتيبات تعاقدية منصفة وشفافة توفر حياة وظيفية لنسبة معينة من الموظفين أمر حيوي للحفاظ على الخدمة المدنية الدولية.

١٠٦ - واختتم حديثه قائلاً إن من دواعي سرور اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين أن يأخذ علماً بأن اللجنة ستنظر خلال الدورة الحالية في تقرير الفريق بشأن تعزيز الخدمة المدنية الدولية (A/59/153). وستساعد التوصيات من ١ إلى ٨، في حال اعتمادها، على كفالة أن يكون لدى لجنة الخدمة المدنية الدولية الأدوات اللازمة لتدرس شروط الخدمة في النظام الموحد دراسة فعالة وتقدم توصيات بشأنها. مع ذلك فإن التوصيات الأخرى لا تتطابق مع اختصاصات الفريق. بهذا الصدد يودّ اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين أن يشدد على أن لجنة الخدمة المدنية الدولية هي الهيئة التي أنشأتها الجمعية العامة من أجل صياغة توصيات بشأن شروط الخدمة في النظام الموحد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

للموظفين في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة بغض النظر عن المنظمة أو الوكالة أو الصندوق أو البرنامج الذي يعملون فيه.

١٠١ - وتابع قائلاً إن موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يعملون في بيئة صعبة ومتفجرة للغاية ولا يحصلون مع ذلك على بدل الخطر. ويتعيّن على الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لتأمين توفير الأموال اللازمة لهذا الأمر، ربما من خلال رصد اعتماد سنوي مخصص لذلك.

١٠٢ - وأضاف قائلاً إن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين شارك في دورتي لجنة الخدمة المدنية الدولية عام ٢٠٠٥، وفي الفريق العامل المنشأ للنظر في تنقيح مخطط التنقل والمشقة. إن النتائج التي توصل إليها الفريق العامل هي ثمرة الجهد المشترك الذي يبذله ممثلو الموظفين والمنظمات وأمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية. وهو يعتقد أن الاقتراح المقدم يمثّل أفضل حل وسط يمكن تحقيقه في هذه الظروف، رغم أن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين ربما يفصّل استبقاء المخطط الراهن الذي ما يزال صالحاً. وتابع قائلاً إن الفريق العامل كان فعالاً وشاملاً معاً، ويودّ اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين بالتالي أن يشجّع اللجنة على النظر في إنشاء أفرقة عاملة إضافية للنظر في مسائل معقّدة أخرى أمامه.

١٠٣ - وقال إن شواغل جدّية تساور اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين بشأن استعراض نظام الأجور والاستحقاقات وصلاحيّة تطبيق هذه المفاهيم كتوسيع النطاقات وربط الأجر بالأداء في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتزايد قلقه حين علم أن بعض المنظمات لم تتقيّد تقيّدا صارماً بأساليب إجراء الدراسة التجريبية المعنية. ورغم أنه لا يعارض الاستعراض أو إصلاح الأمم المتحدة بشكل